دور العامل الاقتصادي في انهيار الدولة العثمانية

ID No. 346

(PP 253 - 265)

https://doi.org/10.21271/zjhs.26.6.14

أمين محمد سعيد محمد الادريسي **نسرين سليمان حسين محمد**

كلية الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين-اربيل

ameenalidressi@yahoo.com nasreen.hussein@su.edu.krd

الاستلام : 2022/06/08

القــبول : 2022/08/07

النـــــشر : 2022/12/25

ملخص

تتعدد وتتداخل العوامل التي تؤدي الى انهيار الدول، وبخاصة دولة بوزن الدولة العثمانية ذات العمق التأريخي والامتداد الجغرافي. لذا فمهما حاولنا ابراز دور العامل الاقتصادي فان له تداخل مع عوامل اخرى متعددة. في هذا البحث تم تقسيم عوامل انهيار الدولة العثمانية الى عوامل خارجية واخرى داخلية. في فقرة العوامل الخارجية جاءت طبيعة الدول التي كانت تحيط بالدولة العثمانية والتي اتسمت العلاقة معها بالعداء، والحروب المستمرة.. وجاءت الاستكشافات الجغرافية بدعم من الكنيسة لتعمل على التأثير سلبا على الطرق التجارية الواصلة بين الدولة العثمانية، وعمقها الجغرافي مع مناجم الذهب في افريقيا، فضلا عن تسرب الذهب من الدولة العثمانية الى اوروبا بعد استبداله بالفضة القادمة من العالم الجديد بعد اكتشاف الامريكيتين. وجاء دور الامتيازات الاجنبية لتلقي بظلالها على التدخل الداخلي بشؤون الدولة، واخيرا جاء دور القروض الخارجية لتكبل الدولة بأغلال كبيرة ولتمهد السبيل لسيطرة الدول الاجنبية على النظام الاقتصادي في ولايات الدولة العثمانية . اما في العوامل الداخلية فقد برز دور اولوية العسكرة في الدولة العثمانية امام تخلف نظامها الاقتصادي، والذي لم يخلق دعما لعملية التراكم الرأسمالي، وجاء ترسيخاً لطابع الانتاج الحرفي، وحدوث أزمات مالية ونقدية كثيرة، وكان الصراع بين فرقة الانكشارية وسلاطين الدولة حاضرا في البحث، حيث شكل جرحا نازفا بدد طاقات الدولة، ومواردها وأدخلها في صراعات داخلية، واخيرا جاء تخلف الجيش عن متابعة التطورات التكنولوجية والتنظيمية التي اتصفت بها الجيوش الحديثة.

الكلمات المفتاحية: الدولة العثمانية، العامل الاقتصادي، انهيار الدول.

المقدمة

هناك جملة عوامل تعد اسبابا في انهيار الدول أوالحضارات فقد تكون العوامل سياسية او اخلاقية او اجتماعية او اقتصادية، وقد يجتمع اكثر من عامل فيكون سببا في هذا الانهيار. والدولة العثمانية شأنها شأن هذه الدول، اجتمع عليها اكثر من عامل، هيأ الظروف المواتية لتدهورها. ويعد هذا البحث محاولة لابراز دور العامل الاقتصادي في انهيار الدولة العثمانية مضمنين الموقع الجيوسياسي للدولة العثمانية لهذا التحليل.

اهمية البحث

تتضح أهمية البحث من الاتي:

1- ابتعاد الباحثين المتخصصين في الاقتصاد في الجامعات العراقية، وحتى العربية، ولاسباب لا مجال للخوض فيها، عن البحث في رحاب التأريخ الاقتصادي، رغم الاهمية الكبيرة لمثل هذه الدراسات مما استدعى اعادة ضخ الدماء في هذا المفصل المهمل في البحث الاقتصادي.

2- يعد العامل الاقتصادي عاملا حاسما في قيام الدول، ومعولا في هدمها في الوقت ذاته، ان لم يعط ما يستحقه من اهتمام. فالامم الحاضرة والقوى العظمى تتنافس فيما بينها لتحتل المقدمة، بل الاولوية على غيرها في المحور الاقتصادي، اذ يعد البناء الاقتصادي ملازما، بل سابقا احيانا للقوة العسكرية.

3- اذا شاء بعض الباحثين ان يقدم نموذجا لاسباب انهيار دولة عظمى، في حضارة سبقت العصر الذي نعيشه، فلعل القصور في البناء الاقتصادي للدولة العثمانية، بشكل يوازي التفوق العسكري، سيحتل الاولوية في البحث، والدراسة.

مشكلة البحث:

رغم ان الدولة العثمانية قد حققت اتساعا ملحوظا وتفوقا واضحا في الجانب العسكري وفي الاتساع الجغرافي، الا انها اخذت تنهار تدريجيا وتحولت النجاحات الى اخفاقات، والانتصارات الى هزائم، والاتساع الى انكماش حتى انهارت، فهل كان للعوامل الاقتصادية دور مؤثر في هذا الانهيار؟

اسئلة البحث:

1- هل استطاعت الدولة العثمانية ان تحقق مسيرة متوازنة في الجانبين العسكري والاقتصادي، أم كان تفوقها في الجانب العسكري فقط؟

2- هل استطاعت الدول الاوربية ان تحل اشكالية التوازن، بين المحورين العسكري والاقتصادي؟

3- ما دور العوامل الخارجية في انهيار الدولة العثمانية؟ ولعل منها: دور الاستكشافات الجغرافية، وبروز دور الاقتصاد الاطلسي على حساب اقتصاد البحر الابيض المتوسط، والقروض الخارجية والامتيازات الاجنبية؟

4- ما هو دور العوامل الاقتصادية الداخلية في انهيار الدولة العثمانية؟ ولعل منها أولوية العسكرة امام المد العلمي والاقتصادي الغربي، وظهور مشاكل مالية ونقدية كثيرة، والصراعات الداخلية، وتخلف الجيش تكنولوجيا وتنظيما؟

فرضية البحث:

لا يمكن ان نعزو الاسباب الكامنة في تدهور الدول الى عامل واحد، الا ان للعامل الاقتصادي دور وحضور دائم، بل تداخل مع العوامل الاخرى، وهو ما يحاول البحث اثباته من خلال استعراض عوامل انهيار الدولة العثمانية، ودور العامل الاقتصادي في هذا الانهيار.

اهداف البحث:

1- تقديم مسح للواقع الجيوسياسي الفريد الذي كانت تعيشه الدولة العثمانية، وكيف مثل هذا الواقع تحديا لها، و دور الاستكشافات الجغرافية وازدهار التجارة عبر المحيط الاطلسي في خلقهما تحديا امام الدولة العثمانية، ومشكلة تنامي القروض الخارجية، والضرائب، والامتيازات الاجنبية، ودورها في التدخل بشؤونها الداخلية، وواقع التصنيع العسكري في هذه الدولة، ودور فرقة الانكشارية في خلقها تحديا داخليا.

2- الرجوع الى ما تؤيده الوقائع الاقتصادية، في كيفية حل بعض الدول الاوربية لاشكالية تخلفها عن الدولة العثمانية في المحور العسكري، او الاقتصادي.

3- تبيان دور العوامل الخارجية والاستكشافات الجغرافية، وتحول مركز القوة الاقتصادية من البحر الابيض المتوسط الى المحيط الاطلسي وتأثير هذا في ميزان القوة الاقتصادية العالمية انذاك.

4- تبيان دور العوامل الاقتصادية الداخلية في انهيار الدولة العثمانية، وبخاصة تلك ذات العلاقة بعجز موازنتها، وواقع النظام الضريبي فيها، وبث الصراعات الداخلية فيها.وتخلف جيشها تكنولوجيا وتنظيما.

منهجية البحث:

تم اعتماد المنهج الاستنباطي في هذا البحث.

الحدود المكانية والزمانية للبحث:

الحدود المكانية للبحث: تشتمل على الدولة العثمانية التي كانت حدودها الجغرافية في تغير مستمروعبر ثلاث قارات هي: اسيا واوروبا وافريقيا، طيلة خمسة قرون من تاريخها بين ولادة واتساع فأفول ثم انكماش.

الحدود الزمانية للبحث: تتضمن خمسة قرون، منذ منتصف القرن الخامس عشر حتى نهاية العقد الثاني من القرن العشرين.

1- دور العوامل الخارجية في انهيار الدولة العثمانية

حققت الدولة العثمانية نموا واتساعا، من امارة صغيرة في الاناضول ليس لها حول ولاقوة، الى امبراطورية امتدت مساحتها في ثلاث قارات،هي اسيا واوربا وافريقيا، وخلال مدة قصيرة في عمر التاريخ. تعددت العوامل والاسباب التي ساهمت في نشوء هذه الدولة، وساهمت في اتساعها، والتي هي ليست من اختصاص البحث الحالي، الا ان الشكل(١) الذي يبن خارطة الدولة العثمانية في اوج اتساعها، كفيل بالتدليل على هذا الامتداد الجغرافي الواسع لهذه الدولة.

شكل (١) الامبراطورية العثمانية في اوجه اتساعها

(www.annuair.ma)

لقد قسم هذا المبحث الى خمسة مطالب،يشير كل مطلب الى احد العوامل الخارجية، التي ساهمت في انهيار هذه الدولة الواسعة .

1-1 اهم القوة السائدة على الساحة الدولية

يمكن اجمال القوى المحيطة بالدولة العثمانية وطبيعة علاقتها بها بالاتي:

أ- الامبراطورية الرومانية المقدسة: تولت الامبراطورية الرومانية المقدسة تركة الامبراطورية الرومانية الغربية، التي سقطت في عام 476 ميلادية. في ذروة مجدها اشتملت أراضيها على اراضي الدول المعاصرة الاتية: المانيا، النمسا، سويسره، ليخنشتاين، لوكسمبورغ، تشيك،سلوفنيا، بلجيكا، هولندا،وأجزاء كبيرة من بولندا، فرنسا، ايطاليا. وفي أقصى حالات ضعفها شملت جزء كبير من المانيا، وأجزاء صغيرة من الدول التالية: فرنسا، ايطاليا، بولندا، كرواتيا، بلجيكا، هولندا.

تعد ايطاليا التي كانت بأجمعها أو اجزاء منها جزءا من الامبراطورية الرومانية المقدسة مركز القوة الاقتصادية المصرفيه والتجاريه، حيث أن المدن الايطالية التجارية الهامة قد نشأت بفعل العلاقات التجاريه مع الدول الاسلاميه خلال فتره طويلة من عمر القرون الوسطى.كذلك الامر في المانيا حيث انتقل اليها العمل المصرفي والتجاري. وكانت فرنسا متقدمه صناعيا على غيرها من الممالك الاوربيه، اما مراكز انتاج الغلال والاخشاب فكانت في شمال اوروبا(فريد، 1981: ص252).

وعلى جانب اخر فأن اسبانيا التي لم تقع ضمن نفوذ الامبراطورية الرومانية المقدسة لم تحظ بقوة اقتصادية مصرفية اوتجارية اوصناعية او زراعية يعتد بها، بل كانت قوه عسكرية. من هنا جاءت لعبة المصالح لتؤدي دورها فهناك الخطر العثماني المتوثب لاجتياح اوروبا وتفويت الانتصار الافرنجي المتمثل باحتلال بلاد الاندلس بالكامل، ولعل الامبراطورية الرومانية المقدسة التي يتزعمها انذاك ال هايسبورغ كانت الاقرب الى الهدف العثماني فيما لو افتتحت فينا عاصمة النمسا. وهناك الضائقة الاقتصادية التي تعيشها اسبانيا فالقوة العسكرية مهما بلغ شأنها تبقى عاجزة عن تحقيق اهدافها والمحافظة على ديمومتها اذا افتقدت الحاضنة الاقتصادية لها. ومن هنا جاء الاتحاد الكبير بين امبراطورية ال هايسبورغ واسبانيا. فبعد زواج الامبراطور مكسيمليان الاول امبراطور الامبراطورية الرومانية المقدسة من ماري وريثة عرش بورغوندي، جاء زواج ابنه فيليب من خوانا وريثة عرش اسبانيا، وعلى هذا الاساس ورث ابنهما كارل الخامس عرش اسبانيا وجنوبي ايطاليا والنمسا والمانيا. ورغم انقسام الامبراطورية الى

مملكتين احداهما في اسبانيا والاخرى في النمسا بعد وفاة كارل الخامس، فانهما بقيتا في تكاتف وتازر قوي في مواجهة التحديات التي تواجههما، وبخاصة من قبل الدولة العثمانية(www.arab.ency.com).

ب – روسيا:

الخطر الكبير الثاني الذي أرق الدولة العثمانية لاكثر من ثلثمائة سنة وأغرقها في بحر من الحروب هي المشكلة الروسية، حيث نشبت سلسلة من الحروب بين الامبراطورية الروسية والدولة العثمانية مابين القرن السادس عشر حتى نهاية القرن التاسع عشر، كانت هذه الحروب بالاساس لوقف أطماع الروس بشبه جزيرة القرم، ولاحقا لرغبة الروس في السيطرة على البحر الاسود وممراته (البوسفور والدردنيل). انتهت أغلب المعارك بأنتصار روسيا، مما أدى في معظم الاحيان بمعاهدات قاسية على الدولة العثمانية تخلت فيها عن شبه جزيرة القرم، ولاحقا سمحت بمرور السفن الروسية من البوسفور دون قيود وهذه الحروب، هي الحروب المسماة في التاريخ بالحروب الروسية العثمانية (اوزتونا، 2010: ص628).

ج- الدولة الفارسية:

مثلت الدولة الفارسية بشتى الجهات السياسية التي حكمتها مصدر تحد كبير للدولة العثمانية حيث وقعت حروب عديدة بين هاتين الدولتين، بعض هذه الحروب انتهت بانتصار العثمانيين وبعضها الاخر بانتصار الفرس. الا انه يلاحظ ان السنوات الاولى من هذه الحروب كانت مفعمة بانتصارات اكبر للعثمانيين مقارنة بالسنوات الاخيرة من عمر الدولة العثمانية، التي شهدت ضعفها على شتى الاصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية.

مما تم ذكره يلاحظ أن تلك الحروب التي اندلعت ما بين الدولة العثمانية وجيرانها سواء كانت الامبراطورية الرومانية المقدسة ام روسيا ام الدولة الفارسية، قد كان تأثيرها بالغا على اقتصاد الدولة العثمانية اذ استنزفت مواردها الاقتصادية، والجأتها الى مزيد من الضرائب لتمويل هذه الحروب،مما اثر سلبا على الواقع المعاشي لمواطنيها، فضلا عما تعكسه الحروب من ازهاق للانفس وفقدان لاراضي الدولة ومعاهدات قاسية في حالة الخسارة.

2-1 الاستكشافات الجغرافية

لقد أدى الجهد الدؤوب للاوربيين والذي حظي بدعم الكنيسة التبشيري الى قيام حركة الاستكشافات الجغرافية، مما أفضى الى جملة نتائج صبت في ميزان القوى الاوربية ابتداءا من البرتغال فأسبانيا فهولندا ثم فرنسا وبريطانيا. ولقد كانت من اولى البشارات في هذا الشأن لاوروبا اكتشاف البرتغاليين لطريق رأس الرجاء الصالح كوسيلة ناجعة للوصول الى شرق اسيا: وقد أدى هذا الى:

- تحويل طرق التجارة مؤقتاً من البحر المتوسط، عبر أفريقيا، و حرمان الدولة العثمانية من رسوم الترانسيت (المرور).
- تدهور مدن مهمة كمراكز للصناعة و التجارة مثل حلب و بروسة.

ولعل من أبرزالانجازات الجغرافية اكتشاف القارتين الامريكيتين و نشوء الاقتصاد الأطلسي*، حيث ظهر نمط جديد من التجارة مما أدى إلى تدهور النظام الاقتصادي العثماني. و مع أهمية هذا العامل إلا إن تأثيره لم يظهر واضحاً إلا بعد مرور نحو قرنين على بدء الانحلال العثماني. أما المتغير الثاني وهو الأشد تأثيراً،وقد جاء ايضا بفضل الاستكشافات الجغرافية، فقد أبتدأ من عام 1580 بسبب تدفق الفضة من الأمريكيتين على غرب اوروبا، و الدولة العثمانية فيما بعد، و كانت النسبة بين قيمة الذهب و الفضة داخل الدولة العثمانية، أدنى منها في غرب اوروبا، مما جعل عملية تصدير الفضة إليها أمرا مربحاً للتجار الأوربيين، الذين كانوا يستبدلونها بالذهب. مما أدى إلى انخفاض سعر العملة الفضية العثمانية (الاقجة)، و ارتفاع الأسعار بشكل متصاعد(Brodoal,1982,157). و المرجح إن الارتفاع في الأسعار في الدولة العثمانية-كما هو الحال في دول اوروبا عموماً و خاصة في اسبانيا و انكلترا و فرنسا خلال تلك الفترة، قد نجم عن زيادة كمية النقود التي وردت إلى هذه الدول من العالم الجديد، ثم انتقلت منها إلى الدولة العثمانية. في ضوء هذا نجد عظم ماكان يحمله اكتشاف امريكا من اثر كبير في تدفق الذهب والفضه بكميات غزيره الى اسبانيا، وما كان يحمله الدوران عبر رأس الرجاء الصالح وصولا الى الهند حيث شراء التوابل والحرير بشكل مباشر، ووصول البرتغاليين الى خليج غينيا حيث المتاجره بشكل مباشر مع مراكز انتاج الذهب في العالم من اثركبير في غنى ورخاء مملكة البرتغال. وهذا الامر يعني انتقال مركز الثراء والسيطره الماليه من ايطاليا والمانيا الى اسبانيا والبرتغال. لقد استفادت اسبانيا كثيرا من هذا التدفق المعدني، حيث استطاعت وبسهولة تسديد التزاماتها العسكريه التي كانت تشكل 70% من ايراداتها من الذهب والفضة (جالبريث،2000: ص48).

* نسبة الى المحيط الاطلسي الذي اخذت تمر من خلاله التجارة بكثافة الى الامريكيتين بعد اكتشافهما.

فضلا عن هذا فانها تمكنت من تسديد اثمان السلع الصناعيه المستورده، والغلال والاخشاب المستورد وكانت الاسره المالكه تحصل على ربع هذا الايراد، ومن هنا نصل الى ان ماكان ينفق على الاستيرادات كان ضئيلا مقارنه بما كان يذهب الى الانفاق العسكري او الى الاسره المالكة. لقد كان من اثار التدفق النقدي الى اسبانيا الذي لم يكن يقابله انتاج وطني حصول ارتفاع كبير في الاسعار والذي فسره الاقتصادي جان بودان بالكم الهائل من الذهب والفضه المتدفق، وهذا التفسير يعد نواة لنظريه كميه النقود. حيث:

MV=PQ

لقد كان تركيز جان بودان على كميه النقود في حين لم يحظ سرعه التداول الا باهمية ضئيلة

(Mankiw, 2012, P. 650)

ومن الجدير بالاشارة هنا ان طبيعة العلاقة التجارية بين اوروبا والعالم الاسلامي كانت تميل كفتها لصالح الدول الاوروبية بفضل ما كانت تصدره اوروبا من اخشاب وحديد ورقيق، مما اتاح المجال لحصول الدول الاوروبية على الذهب الاسلامي الذي اخذ يتدفق لاوروبا لتسديد التزامات الدولة الاسلامية تجاه الدول الاوروبية، مما ساهم في بث الحياة في اوصال القارة الاوروبية التي اصابها الركود والظلام لعدة قرون بعد ان خيم عليها عصر الاقطاع والكنيسة باطارهما المادي والفكري (الادريسي،2012: ص147).

3-1 الامتيازات الأجنبية:

تطلق الامتيازات الأجنبية على مجموعة التسهيلات والضمانات التي منحتها الدولة العثمانية للأجانب المقيمين على أراضيها، تشجيعاً لهم على الإقامة والاستثمار في بلادها، وقد اتخذت تلك الامتيازات صورة معاهدات عقدتها الدولة العثمانية مع عدد من الدول الأوربية (الكيالي، 1979، ص309).

وتُعد الامتيازات الأجنبية من أهم أسباب اضمحلال وسقوط الخلافة العثمانية، وقد بدأت الامتيازات بوصفة منحة تتفضل بها الدولة العثمانية بتقديمها لمن تشاء من الدول الأجنبية ولخدمة السياسات والمصالح العثمانية، وكانت في البدايات تقتصر على امتيازات تجارية ودينية وقانونية،لا تشكل خطراً كبيرا على إمبراطورية عظيمة وقوية كالإمبراطورية العثمانية (البطوش،2009،ص173).

لكن مع التطورات السياسية والاقتصادية التي مرت بها الدولة العثمانية ومع بداية اضمحلال الدولة العثمانية بدأ يظهر الأثر السلبي لتلك الامتيازات والتي أثرت بشكل كبير على النواحي الاقتصادية والسياسية في الدولة العثمانية، فقد حالت تلك الامتيازات الخلافة من تنفيذ مشروعات إصلاحية واستنباط موارد مالية جديدة، وأصبحت بمثابة مواثيق مذلة للعثمانيين، وجعلت الدول الأوربية شركاء للدولة في قرارتها السياسية والاقتصادية والعسكرية. (العزاوي،2003،ص27)

وبهذا نجد أن الدول الأوربية قد استغلت نظام الامتيازات لترسيخ نفوذها، وتحقيق أطماعها في الدولة العثمانية، والسيطرة على الجوانب السياسية الاقتصادية والدينية والعسكرية فيها، مما كان سبباً مباشراً في اضمحلال وتدهور الدولة العثمانية.

4-1 لجوء الدولة العثمانية للاقتراض الخارجي:

أن من أهم الأثار السلبية لضعف واضمحلال الدولة العثمانية هو اللجوء إلى الاقتراض، إذ مع زيادة نفقات الدولة العثمانية وقلة مواردها في ظل الحروب والهزائم المتكررة، فقد لجأت الحكومة في الولايات الإسلامية المختلفة إلى الاقتراض الخارجي، مما أدى إلى تزايد الدين الحكومي والتدخل من جانب الدول الأجنبية لحماية مصالح الدائنين.

كل ذلك أدى إلى تدخل الدول الاوربية في الولايات والدول الإسلامية، كما حصل في احتلال فرنسا لمصر،ومن ثم تونس، والمغرب، مما أدى إلى تدفق الأموال الأجنبية الى الدول الإسلامية التابعة للدولة العثمانية وجعل تلك الدول تتحكم في النواحي الاقتصادية والمالية في تلك الدول الإسلامية (حليم: ص319-320) .

فحالة العجز والضعف المتصاعد في الدولة العثمانية، جعل هذه الأخيرة تلجأ إلى الاقتراض الأجنبي بشروط مجحفة وكلفة وفائدة عالية يفرضها الدائنون الأجانب، وتوالت الدولة في الحصول على القروض حتى بلغت عام (1877م) مبلغ 268.7 بليون ليرة ووصلت الدولة إلى إعلان العجز عن سداد الديوان المتراكمة منذ عام (1875م).

(عيساوي، 1985: ص122) .

ومن الواضح أن تورط الولايات العثمانية في الديون الأجنبية، أدى إلى تشكيل هيئة الدين العام وهى أحد وسائل التدخل الأجنبي الصريح، والتي استطاعت من خلالها الدول الأجنبية صياغة السياسات العثمانية والسيطرة على مقدراتها الاقتصادية بحجة استيفاء الديون، وكان من الطبيعي أن تؤدي هذه التطورات إلى المزيد من الضعف الاقتصادي والسياسي للدولة العثمانية والاعتماد على الغرب والتبعية له (البطوش،2009: ص183) .

ففي الفترة ما بين 1854 و1879 قام العثمانيون بعقد 18 قرضا بلغت قيمتهم الإجمالية 245 مليون ليرة عثمانية بنسب فائدة فعلية تصل إلى 9 % في غالب القروض، وفي ما يأتي قائمة بالقروض التي اقترضتها الدولة العثمانية.

جدول (1) قائمة بالقروض التي اقترضتها الدولة العثمانية ونسبة الفوائد المترتبة عليها خلال المدة 1854- 1879 ميلادية (مليون ليرة)

تاريخ القرض	قيمة القروض	نسبة الاصدار (بالمائة)	المبلغ المتحصل (الإجمالي)	المبلغ المتحصل (الصافي)	الفائدة (الإسمية)	الفائدة (الفعلية)
1854	3.300	80	2640	2515	%6	%7.9
1855	5.500	102.6	5.644	5.582	%4	%4
1858	3.300	85	4.180	3.784	%6	%8.7
1859	2.200	62.6	1.401	1.356	%6	%9.8
1860	2.241	62.5	1.401	1.356	%6	%9.8
1862	8.800	68	5.984	5.665	%6	%9.4
1863	8.800	71	6.284	5.480	%6	%9.9
1865(الاول)	6.600	66	4.356	4.069	%6	%9.7
1865(الثاني)	36.200	60	21.800	21.800	%5	%8.3
1669	24.444	54	13.200	12.711	%6	%11.5
1870	34.848	32.1	11.195	10.498	%3	%10
1871	6.270	73	4.577	4.452	%6	%8.5
1872	5.302	98.5	5.522	5.116	%9	%9.3
1873(الاول)	22.252	54	12.54	12.054	%5	%9.2
1673(الثاني)	30.556	54	16.500	15.889	%6	%11.5
1874	41.000	40	16.500	16.600	%5	%12.3
1877	5.500	52	2.860	2.860	%5	%9.6
1879	8.825	100	8.725	8.725	%5	%5

Owen, Roger, The Middle East in the World Economy, 1800-1914,McGraw-Hill,1993,P.115.

5-1 سيطرة الدول الاجنبية على النظام الاقتصادي في ولايات الدولة العثمانية

ترتب على ضعف واضمحلال الخلافة العثمانية، أن قامت تلك الأخيرة نتيجة الضغوطات السياسية والعسكرية إلى منح الدول الأجنبية العديد من الامتيازات الاقتصادية، والتي ترتب عليها سيطرة الدول الأجنبية على النظام الاقتصادي في دول العالم الإسلامي بل وحطمت التجارة المحلية في تلك الدول لعجزها عن المنافسة ضد التجارة الأجنبية التي تتمتع بالامتيازات والتسهيلات المختلفة (العزاوي،2003: ص27) .

لقد كان من نتائج هذه المعاهدات والامتيازات إغراق الدول الإسلامية بالبضائع الأوربية، مما نتج عنه انهيار غالبية الصناعات الحرفية في الدول الإسلامية، وتحويل البلاد إلى سوق للبضائع الأوربية ومصدر للمواد الخام اللازمة للصناعات الأوربية، وبعد توقيع المعاهدة التجارية البريطانية العثمانية أخذت الصادرات البريطانية بالارتفاع مع انخفاض انتاج الأنسجة الخام في مدن مهمة مثل اسكودار و أنقرة، و دمشق و أسطنبول و ديار بكر، وحلب (البطوش، 2009: ص167-168).

ولم تقتصر عملية تدهور الصناعة الحرفية في الدول الإسلامية على الصناعات النسيجية، فقد تعرضت جميع فروع الصناعة في الدول الإسلامية نتيجة الامتيازات الأجنبية إلى وضع مماثل، خلال العقود التي تلت منتصف القرن التاسع عشر، عندما تحققت عملية اندماج الاقتصاد العثماني بالرأسمال الأوربي، حيث تحولت الدولة إلى شبه مستعمرة أمام تغلغل الرأسمال الأوربي (إينالجك، 2003: ص132).

فالتحكم الأجنبي في السياسات الجمركية والضريبية التي تمتعت بها الدول الأجنبية، من خلال الامتيازات والمعاهدات التي أبرمتها الدولة العثمانية ، أثر بشكل واضح في مجمل النشاط الاقتصادي في كافة دول العالم الإسلامي الخاضعة لنفوذ الخلافة العثمانية، كما ترك أثاره السلبية في القدرات المالية للدولة والأسواق والصناعات والحرف المحلية، مما أدى في النهاية إلى انهيار النظام الاقتصادي في الولايات الإسلامية للدولة العثمانية، والتي أدت في مجملها إلى سقوط وانهيار الخلافة العثمانية.

وكل ذلك يظهر بشكل واضح أن دول العالم الإسلامي قد ارتبطت في نواحيها السياسية والاقتصادية بمدى ازدهار، أو تخلف وضعف الخلافة العثمانية، حيث كانت العلاقة بين ازدهار وتقدم الخلافة العثمانية ودول العالم الإسلامي علاقة طردية، وفي الحال المعاكس فقد ترتب على ضعف واضمحلال الخلافة العثمانية آثار سلبية كبيرة في الدول الإسلامية سواء في النواحي السياسية أو الاقتصادية .

2- دور العوامل الداخلية في انهيار الدولة العثمانية

أسهمت عوامل عدة كان منشأها من داخل الدولة العثمانية نفسها في انهيارها، جاء هذا المبحث لتشخيصها، في خمسة مطالب وكالاتي :

1-2 أولوية العسكرة في الدولة العثمانية أمام المد العلمي والاقتصادي الغربي

بلغت الدولة العثمانية قمة مجدها العسكري، و أتساعها الإقليمي، و ثرائها الاقتصادي خلال القرن السادس عشر. كما تكاملت تشكيلاتها الإدارية والاقتصادية و الاجتماعية خلال الفترة ذاتها إلا أن تطورها الاقتصادي أبان تفوقها كانت تحده و منذ البداية حدود معينة، و يعود هذا في جزء منه إلى طبيعة النظام الاقتصادي العثماني، الذي كان مستمداً عن تصور تقليدي لنظام مختلط فيه صور العمل الحرفي البسيط في المدينة، وبعض ملامح الاقطاع في الريف، تخفف من حدته وجود صور الوقف الاسلامي،ونظام الزكاة، ولم نجد خلاله دورا للدولة لدعم مسار تراكم رأس المال. و على ذلك لم يبلغ الاقتصاد حتى في فترة عنفوانهُ مسارا يتناسب مع مستوى الدولة العثمانية.

مما يفسر لنا بالتالي هشاشة البنية، التي كان يتسم بها الاقتصاد العثماني فلم يعد بـامكانه، والحال هذا مواجهة التطورات الاقتصادية، التي حدثت في غرب أوروبا منذ أواخر القرن السادس عشر، التي أدت بالتالي إلى تدهور النظام الاقتصادي للدولة العثمانية بأسره. وفي هذا المقام يكون جميلا منا ان نورد ما ساقه المفكر مالك بن نبي في كتابه مشكلة الثقافة اذ بين ان مركز الامة في القرن التاسع عشر كان يوزن بما لديها من مصانع حربية واساطيل واسلحة ورصيد من الذهب، اما القرن العشرين فقد اعلى من الفكرة باعتبارها قيمة قومية (بن نبي، 2019: ص14). ولايعني هذا اهمال للقوة العسكرية والاقتصادية، بل اضاف اليها المنظومة الفكرية السليمة.

2-2 حدوث أزمات مالية ونقدية كثيرة في الدولة العثمانية

نتيجة ضعف وتدهور الخلافة العثمانية فقد شهدت العديد من دول العالم الإسلامي أبان فترة ضعف واضمحلال الخلافة العثمانية العديد من الأزمات المالية التي عجزت معها الدولة عن سداد مرتبات الجند ، مما أدى إلى حدوث العديد من ثورات الجند فقد ثار الانكشارية عام (1589م) حين تسلموا رواتبهم ناقصة.

وفي النصف الثاني من القرن السادس عشر شهدت تلك الفترة ثورات الطلاب، نتيجة حدوث تضخم مالي وارتفاع الأسعار وتدهور الظروف الاقتصادية مما جعل بعض الطلاب الفقراء في المدارس يلجئون إلى التسول نتيجة الظروف المالية الصعبة، وحدثت ثورات من الطلاب ضد الدولة انتهت بفقد العديد من الأرواح. (إينالجك،2007: ص54)

ومع حدوث تلك الأزمات المالية في الدولة العثمانية عمت البطالة في دول العالم الإسلامي، وانتشرت حركات النهب والسلب والخروج على القانون في كافة الولايات الإسلامية (آيدين،1999 : ص 611).

كذلك حدثت بعض المشاكل النقدية بدأت في منتصف القرن الخامس عشر نتيجة التدخل البرتغالي في القارة الأفريقية الذي ازداد في القرنين السادس عشر و السابع عشر،مما ادى الى تهديد واضح للطرق التجارية بين المناجم في أفريقيا والدولة العثمانية، مما أضطر الدولة العثمانية إلى تخفيض قيمة عملتها لأكثر من مرة. (خير،2020: ص11).

ومع بداية القرن السادس عشر تدفقت العملة الفضية المكسيكية رخيصة الثمن إلى الدولة العثمانية، مما أدي إلى زيادة هائلة في الأسعار في كافة ولايات الدولة العثمانية، كما استمرت محاولات إغراق السوق العثمانية بالنقد المغشوش مما أحدث خللا في السوق النقدي في الولايات الإسلامية، والتي لم تكن مستعدة للتعامل مع تلك المشاكل النقدية، وقد أدى كل ذلك إلى ارتفاع الأسعار وضعف الاقتصاد الإسلامي، حتى بلغت قيمة العملة نصف ما كانت عليه.
(حليم ، 1988: ص218)

3-2 العجز المستمر في موازنة الدولة

لم يكن بإمكان الاقتصاد العثماني مواجهة مثل هذه التطورات، و الارتقاء إلى مستوى الأسواق العالمية، و لا سيما إن موارده كانت مقتصرة على المواد الأولية، و عدد من المنتجات الحرفية. ويوضح هذا الجدول (2) الذي يبدو من خلاله أن قيمة صادرات الدولة العثمانية خلال (80) عام كانت أدنى من استيراداتها، ويعزز الجدول (3) الرأي بطبيعة المواد الغذائية غير المصنعة، والمواد الخام الاولية التي كانت تشكل صادرات الدولة، أما استيراداتها فكانت تقوم على المواد الغذائية والاقمشة الجاهزة، والقمصان النسائية التي تتسم بأسعارها المرتفعة، لذلك أصيبت الموازانة العثمانية بعجز شبه مستمر، ضاعفهُ ارتفاع تكاليف الصراع مع روسيا القيصرية، و فارس و الإمبراطورية الرومانية المقدسة، إلى الدرجة التي وصلت فيها مداخيل الخزينة العامة للدولة إلى مستوى قريب من الصفر . و كانت نتائج هذه الأزمة المالية زيادة نسبة الضرائب المفروضة على السكان، و التي ألحقت الخراب بالطاقة الإنتاجية للاقتصاد الزراعي العثماني بعد هجرة أعداد كبيرة من الفلاحين لقراهم، ومع عجز الافراد في دولة الخلافة عن تسديد تلك الضرائب انتشرت عمليات السرقة والنهب والخروج على القانون. وإلى جانب نضوب المورد الأساسي للدولة و هو الزراعة، تميز النظام الاقتصادي العثماني بظواهر أساسية، منها عدم وجود موازنة منظمة للدولة حتى عام 1861 وهو العام الذي نشرت فيه أول موازانة على النمط الأوربي الحديث' ناهيك عن انعدام دوائر الرقابة المالية، و انتشار ظاهرة الفساد الإداري. ما أزفت سنوات القرن الثامن عشر بالانصرام حتى كانت الدولة العثمانية قد بلغت مرحلة خطيرة من التدهور و الانحطاط، فالمؤسسة العسكرية (الانكشارية) أصابها التحلل و تحولت إلى عامل ضعف، بعد أن كانت عماد قوة الدولة، بينما استمرت ظاهرة العجز شبه الدائم في الموازنة العامة، بأستمرار مصادر استنزافها (السرور، 1994: ص28).

جدول (2) التجارة الخارجية للدولة العثمانية خلال المدة(1830 – 1910) (المتوسط السنوي، بملايين الجنيهات الاسترلينية)

الفترة	البضائع المصدرة	البضائع المستوردة
1830s	4.2	5.1
1840s	6.0	6.9
1850s	9.8	12.3
1860s	15.4	18.3
1870s	18.6	20.8
1880s	15.5	16.0
1890s	17.7	18.6
1900s	23.0	26.0
1910 s	27.3	38.6

المصدر: Pamuk, Ṣevket. The Ottoman Empire and European capitalism, 1820-1913. Trade, investment and production, Cambridge, 1987 , P.149.

جدول (3) مكونات التجارة العثمانية للعام1897 (بملايين القروش)

الصادرات الأساسية			الواردات الأساسية
العنب	177	السكر	158
الحرير	136	الاقمشة القطنية الخشنة	139
التين	68	خيوط القطن	118
البنادق	65	القهوة	103
زيت الزيتون	63	الارز	79
الأفيون	62	الدقيق	79
الجوز	58	الكاليكو(قماش قطنى خشن)	70
القطن	48	قمصان تحتية نسائية	64
الشعير	48	القمح	62
الصوف	47	الشاش	56
جلود الغنم	35	قماش كشمير	42
السمسم	32	موسلين	40
التبغ	24	كتان	35
التمر	19	لباد	32
القمح	15		

المصدر:

Shaw, Stanford J. and Ezel Kural Shaw (1977). History of the Ottoman Empire and modern Turkey,‖ ,Cambridge, 1977,PP.237-238.

4-2 الصراع بين الانكشارية وسلاطين الدولة العثمانية:

تُعد فرقة الانكشارية من أهم وحدات الجيش العثماني، وقد تم تكوين هذه الفرقة عبر استجلاب الأطفال الصغار من المناطق المفتوحة وإخضاعهم للتدريب العسكري بعد إدخالهم الإسلام، ثم الدفع بهم إلى المناطق القتالية وقد تميزت الانكشارية بالقدرة الكبيرة على القتال والشجاعة في الحروب وأصبح لهم نفوذ وسطوة في إدارة الولايات التابعة للدولة العثمانية (كندي،2017، ص10) .

مع زيادة نفوذ الانكشارية في الدولة العثمانية بدأت الخلافات والصراعات بينهم وبين سلاطين الدولة العثمانية وبدأ الصراع للمرة الأولي في عهد السلطان بايزيد الثاني حيث ثار الانكشارية على الصدر الأعظم فرماني محمد باشا وقتلوه، ولقد دام هذا الصراع الداخلي أكثر من ثلاثة قرون (1512-1836م)، وديمومة الصراع بين المؤسسة الانكشارية وبين السلطة السياسية لم يضعف الدولة فحسب بل منعها من الفتوحات وجعلها تنحصر داخل حدودها، فهذا الصراع الداخلي جعل الدولة العثمانية لم تعد قادرة على النظر أبعد من دوامة التهديد الداخلية ، فأنشغل السلاطين والوزراء بدرء التهديد الداخلي الممثل في الانكشارية وابتعدوا وأهملوا التحديات الخارجية (العزاوي،2003،ص14).

فثورات الانكشارية المستمرة وصراعهم مع السلاطين أهم أسباب ضعف الدولة العثمانية ، حيث اربكوا الدولة ووضعوها في حالة من الفوضى بقتلهم السلاطين وتولية أولادهم الصغار السن من بعدهم ، كالسلطان محمد الرابع وغيره ، كل ذلك كان سبب في اضمحلال وسقوط الدولة (الطاهر، 2006، ص154) .

وبعد سنوات من الصراع الدامي بين السلاطين والإنكشارية انتهى ذلك الصراع بالقضاء على الانكشارية عام 1862، حيث قام السلطان محمود الثاني بالهجوم عليهم بالمدفعية بثكناتهم بسبب استمرارهم في التمرد والفساد ونشر الفوضى في الدولة العثمانية، وصدر مرسوم سلطاني بإلغاء فئتهم وملابسهم واصطلاحاتهم واسمهم من جميع بلاد الدولة وإعدام من بقي منهم (الصلابي،2001، ص340).

5-2 تدهور الجيش العثماني وعدم تطويره:

لما كانت القوة العسكرية في الدولة العثمانية هي أحد العناصر الأساسية في قيامها، فإن ضعف القوة العسكرية للجيش العثماني وعدم التطوير المستمر لتشكيلات الجيش وأسلحته قد ترتب عليه تخلف الجيش العثماني عن ملاحقة التطورات العسكرية التي حدثت في الجيوش الأوربية.

ومع كثرة وشدة الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية عملت على زيادة أعداد الجند إلا أنه قد ترتب على ذلك زيادة أعباء الخزينة العامة، وعجز الدولة عن أداء مرتبات الجند ، ومن ثم ظهرت حركات عصيان متكررة في مراكز الدولة وولاياتها (محمود، شاكر، 1974، ص370) .

وقد أراد بعض الحكام في الدولة العثمانية أجراء التعديلات والتطويرات على الجيش العثماني وإدخال النظم الجديدة في إدارة الجيش وتشكيلاته وأسلحته، إلا أن تلك الإصلاحات قد قُوبلت بالرفض من قبل الانكشارية والسباهية الذي رفضوا ذلك الإصلاح وامتنعوا عن استعمال الأسلحة الحديثة، أو القيام بالتدريب العسكري الحديث (برجاوي،1993،ص206).

فالجيش العثماني فقد بالتدريج كل ما كان له من مزايا وتحول في آخر الأمر إلى كونه آلة فساد وفوضى، وتضاءل ارتباط الانكشاريين بثكناتهم العسكرية، و أمسى الكثير منهم لا يذهبون إليها إلا لاستلام المرتبات، وباع الكثير منهم تذاكر "علوفاتهم" أي مرتباتهم، كما تباع الأسهم و السندات لمن يرغب فيها من الناس، وصار الكثير منهم يعملون بمهن مختلفة، وكانوا لا يجتمعون إلا لعزل وزير و تنصيب آخر، أو لرفع صوت العصيان للمطالبة بزيادة العطايا و العلوفات، مما أدى إلى تدهور وضعف الجيش وهزيمته في العديد من الحروب (العزاوي،2003،ص111).

الاستنتاجات

من كل ما تم ذكره يتبين الاتي:

1- ان الانفاق العسكري وتطور البناء العسكري لاي دولة يحكمه القصور مهما كان التفوق العسكري، ان لم ترافق التقدم العسكري تنمية اقتصادية، لذا نجد دولة مثل الولايات المتحدة الامريكية في ايامنا هذه، تحمل بين جناحيها القوة العسكرية والاقتصادية معا. ذلك ان القوة الاقتصادية تمد القدرات العسكرية بما تحتاجه من المال الضروري لديمومتها ومن هنا وجدنا انه لما كانت القدرات الاقتصادية للدولة العثمانية في عنفوانها كان الجيش العثماني في اوج مجده، لكن لما انهارت القدرات الاقتصادية انهارت القوة العسكرية كذلك.

2- ان تغير طرق الملاحة البحرية او البرية باقترابها وابتعادها عن الدول له الاثر الكبير في القوة الاقتصادية والجيوسياسية لها. وليس هذا الامر مقتصرا على الدولة العثمانية، بل يشتمل جميع الدول في ايامنا هذه والتي يلعب اقترابها او ابتعادها من طرق التجارة العالمية دورا في ازدهارها او افولها.

3-لعل تحول فرقة الانكشارية ذات التاريخ المتميز في بداية تكون واتساع الدولة العثمانية، الى معول هدام لجسد هذه الدولة، من اكبر الماسي التي لحقت بالدولة العثمانية، واتضح من البحث ان مشكلة فرقة الانكشارية، كان السبب الاول في ظهورها السلاطين العثمانيين انفسهم بتقاعسهم عن مرافقة الانكشارية في الحملات العسكرية، وهكذا كانت النتيجة وهي سعي الدولة للتخلص منهم بهذه الطريقة الدموية . و هكذا يبدو التكلفة الباهظة التي تحملتها الدولة بغقدان هذه الفرقة العسكرية، رغم ما اصبحت تحمله من عناصر الشغب والعصيان.

4- ان التركيز على اصلاح العجز في موازنة الدولة العامة من خلال مضاعفة الضرائب دون ان يرافق ذلك توجيه الاقتصاد باتجاه تراكم رأس المال والانتاج الرأسمالي الواسع، وايلاء الاهتمام بالقطاعين الصناعي والزراعي سيؤدي الى خراب قطاع الانتاج الحقيقي ذلك لان الايدي العاملة او اصحاب المشاريع في قطاعات الانتاج الحقيقي سيهجرون هذه القطاعات ، ان لم يتحقق منها العائد المناسب الذي تحول دون تحققه الضرائب الباهظة، ومن ثم التأثير سلبا في استمرار العجز في الموازنة العامة للدولة بتضائل مصادر ايراداتها.

5- ان استمرار العجز في الموازنة العامة للدولة قد اوقعها اخيرا في فخين اولاهما: لجوء الدولة العثمانية للاقتراض الاجنبي مما هيأ المجال للدول الاوروبية للتدخل في شؤونها. وثانيهما سيطرة الدول الاجنبية على النظام الاقتصادي في دول العالم الاسلامي من خلال منح الدول الاجنبية العديد من الامتيازات الاقتصادية.

6- يعد التفوق التكنولوجي اهم عناصر حسم المعارك الحربية. وهو ما تجسد واضحا في تاريخ الدولة العثمانية في القرون الاخيرة لها، فمن دولة تنتج ما تحتاجه من معدات عسكرية بنفسها، وبخاصة المدفعية التي كانت تتميز بها عن دول العالم الاخرى، الى مستورد لهذه الاسلحة من الدول الاوربية، ومما زاد الامر سوءا رفض فرقتا الانكشارية والسباهية لهذا الاصلاح.

7- لقد كان واضحا تأثير الامتيازات الاجنبية، وبخاصة في أواخر عهد الدولة العثمانية، اذ ان هذه الامتيازات التي كانت تود الدولة العثمانية من خلالها خطب ود الدول الاوربية، قد اصبحت من اهم السبل للتدخل في شؤونها الداخلية، ويبدو الامر جليا في نشوء بعض الدول العربية الخليجية، والتي لم تكن سوى اقضية تابعة لولايات الدولة العثمانية . اذ ان مصالح الدول الكبرى انذاك قد عملت على ان تتحول امتيازاتها الاقتصادية في هذه الدولة الى تغذية جيوب الانفصال عنها، وهو ماحدث فعلا.

المقترحات

١- كان يمكن للدولة العثمانية التي كانت القوة الضاربة على مستوى العالم انذاك، أن تتجاوز أزمتها، فيما لو كانت هناك مراجعة نقدية لواقعها الاقتصادي، ومسيرتها العلمية والتكنولوجية. الا انه يبدو أن أصوات المصلحين من رجال الدولة لم تكن تجد لها صدى . من هنا نصل الى حقيقة اهمية ايلاء الاهتمام بالبناء الاقتصادي، ليكون العمود الفقري للقوة العسكرية، لاي دولة في العالم.

٢- لابد ان يكون قوام تمويل نفقات الدول المختلفة الضرائب، وهو ما تسلكه الدول الحديثة المعاصرة، الا ان هذا المورد يجب ان يكون منبعه قطاع انتاجي متنامي ونشط، لا ان يقوم على قطاع انتاجي ضعيف متخلف، اذ ان فرض الضرائب في مثل هذه الحالة سيزيد القطاع الانتاجي ضعفا.

٣- كان من الضروري ان تعمل الدولة العثمانية على تفادي الوقوع في فخ المديونية الذي نصبه لها الدول الاوربية السائدة انذاك، وبخاصة وان تلك الدول كان لها اطماع في الدولة العثمانية. وتجاوز مثل هذه الازمة المالية يكون بالاستفادة مما متاح في داخل هذه الدولة من امكانات، تتمثل بالاوقاف الاسلامية، فضلا عن تنمية الانشطة الزراعية والصناعية.

4- كان لابد لدولة عظيمة وكبيرة وراسخة في امتدادها الجغرافي، أن يكون التصنيع العسكري على رأس اهتماماتها، حتى يتسنى لها الحفاظ على موقع الصدارة بين الدول. اذ لا يعقل لدولة بهذا الشكل يحيط بها الأعداء من جميع الجهات، روسيا، والامبراطورية الرومانية المقدسة، والدولة الصفوية، ان تصل الى حالة الاعتماد على الاعداء الاوربيين في تسليحها. ان قيام صناعة عسكرية متكاملة، ليس من شأنه ردء الاعداء، او ان لاتبقى رهينة الحاجة الى هذه الدول، وإنما ستستطيع الإفلات من مشكلة المديونية التي جاء جزء لايستهان منها بفعل الاعتماد على شراء السلاح بدل تصنيعه. وعلى استيراد السلع المصنعة والملابس في المصانع الاوربية، بدل تصنيعها محليا .وفي الامر عظة للدول الاسلامية اليوم، التي غدت رهن الاعتماد على شراء السلاح من الدول الغربية، وعلى الغذاء والدواء وشتى السلع الصناعية منها،ومن ثم استنزفت موازناتها وغرقت في بحر المديونية والتبعية.

5- كان لابد للدولة العثمانية ان تكون شديدة الحذر عند منح الامتيازات المختلفة للدول الغربية، سواء كانت امتيازات اقتصادية، ام دينية، للمستقبل الذي قد يكون فيه شركا لها، وهذا ما حدث، حينما غدت هذه الامتيازات طوقا ثقيلا في عنقها، وسبيلا للتدخل، بل التحكم في شؤونها، ساهم على نحو كبير في تفتيتها.

قائمة المصادر

اولا : المصادر باللغة العربية

1- الدوريات:

أ- الادريسي، امين محمد سعيد، اشكالية الفراغ في الفكر الاقتصادي واسهام حركة الذهب والفقه الاسلامي في حلها ابان العصر الوسيط، مجلة زانكو، عدد 53، عام 2012 .

ب- خير،عبد الرحمن،عرض تاريخي لبعض أدوات السياسة المالية العثمانية مع بيان دور المؤسسات المصرفية والأوقاف النقدية العثمانية في تمويل الأفراد والمؤسسات، المجلة الدولية للتراث في الثروة والتمويل الإسلامي، مجلد (1) عدد (2)، 2020.

2- الكتب:

أ-أبي السرور،محمد،المنح الرحمانية في الدولة العثمانية، تقديم وتحقيق ليلي الصباغ، دار البشائر للنشر والتوزيع- دمشق، 1415ه.

ب-أحمد فريد (باشا)، محمد فريد (بك)، تاريخ الدولة العلية العثمانية، المحقق: إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت – لبنان، 1401 – 1981.

ت- أوزتونا،يلماز، تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري "المجلد الرابع"، ترجمة: عدنان محمود، د. محمود الأنصاري،ط1، الدار العربية للموسوعات-بيروت،2010.

ث-ايدين،د. محمد عاكف وآخرين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة " الجزء الأول"، نقله إلى العربية صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إسطنبول، 1999.

ج-إينالجك،خليل و دونالد كواترت، التأريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية" المجلد الثاني"، ترجمة د. قاسم عبده قاسم،ط1،دار المدار الإسلامي، 2007.

ح-البطوش، د. بسام عبد السلام،الامتيازات الأجنبية بوصفها أحد عوامل انحطاط الدولة العثمانية، حوليات آداب عين شمس، مجلد (37)،2009.

خ-بن نبي، مالك،مشكلة الثقافة، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2019.

د-جالبريث،جون كينيث، تاريخ الفكر الاقتصادي، (الماضي صورة الحاضر)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000.

ذ- حليم ،ابراهيم بك، تاريخ الدولة العثمانية العليه، مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت، 1988.

ر-ريبوني،أنريكو، الإلحاد وأسبابه "الصفحة السوداء للكنيسة" ترجمة د. زينب عبد العزيز،ط1، دار الكتاب العربي، 2004. نقلا عن كتاب مجمل اللاهوت للقديس توما الاكويني، الجزء الثاني، المسألة 11.

ز- الصلابي، د.على محمد، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، ط1، دار التوزيع والنشر الإسلامية-القاهرة،2001.

س- الطاهر،د.عبد الباري محمد، دولة الخلافة العثمانية، قراءة في نشأتها ومظاهر حضارتها وعوامل سقوطها، زرقاء اليمامة للنشر والتوزيع، مصر،2006.

ش-عبدة،محمد، الاسلام والنصرانية مع العلم والمدنية، ط3، مطبعة المنار، مصر، 1341 هجرية.

ص-العزاوي،د. قيس جواد، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط،ط2،الدار العربية للعلوم- بيروت، 2003.

ض-عيساوي،شارل، تاريخ اقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ترجمة د. صليب بطرس، مكتبة الوعي العربي- القاهرة، 1985.

ط-فيشر، هربرت، أصول التأريخ الأوروبي الحديث، ترجمة د. زينب عصمت راشد ود. أحمد عبد الرحيم مصطفى، طبعة دار المعارف، مصر، 1965.

ظ- كندي، فرج أحمد، النظام الاجتماعي في الدولة العثمانية، مطبعة جامعة طرابلس-ليبيا،2017.

ع- الكيالي، د. عبد الوهاب، موسوعة السياسة "الجزء الأول"،ط1، دار النهضة العربية- بيروت،1979.

ثانيا : المصادر باللغة الانكليزية

1-Brodoal, Fernand, Civilization and Capitalism15-18 Century,Harber and Raw,U.K,1982.

2-Mankiw, Gregory, principles of Economics, 6th edition, South Western,U.S.A ,2012.

3-Owen, Roger, The Middle East in the World Economy,1800-1914,McGraw-Hill,New York,1993.

4-Pamuk, Şevket. The Ottoman Empire and European capitalism, 1820-1913. Trade, investment 2-Shaw, Stanford J. and Ezel Kural Shaw History of the Ottoman Empire and modern Turkey, Cambridge, 1987.

ثالثاً: الانترنيت:

1- (مرقس، د. يواقيم رزق، محاضرات في تاريخ الكنيسة الغربية/ الاصلاح الديني في المانيا www. st.takla.org.)

2- www.annuair.ma .

3-www.arab.ency.com.

ڕۆڵی فاکتەری ئابووری لە ڕووخانی ئیمپراتۆریەتی عوسمانیدا

أمين محمد سعيد محمد الادريسي **نەسرین سلێمان حسین محمد**
کۆلێژی بەڕێوەبردن و ئابووری، زانکۆی سەلاحەدین-هەولێر
nasreen.hussein@su.edu.krd ameenalidressi@yahoo.com

پوختە
فاکتەری فرە و سەریەککەوتوو هەن کە دەبنە هۆی ڕووخانی دەوڵەتەکان، بە تایبەت دەوڵەتێک کە قورسایی ئیمپراتۆریەتی عوسمانی لەسەر بێت، بە قوواڵیی مێژوویی و درێژبوونەوەی جوگرافییەکەی. بۆیە هەرچەند هەوڵ بدەین بۆ تیشک خستنە سەر ڕۆڵی فاکتەری ئابوری، بەاڵم لەگەڵ چەند فاکتەری دیکەدا سەرکەوتنی هەیە. لەم لێکۆڵینەوەیەدا فاکتەرەکانی ڕووخانی ئیمپراتۆریەتی عوسمانی بەسەر فاکتەری دەرەکی و ناوەکیدا دابەشکران. لە بڕگەی فاکتەرە دەرەکییەکان سروشتی ئەو وڵاتانە هاتە ئاراوە کە دەوری ئیمپراتۆریەتی عوسمانییان داوە، و پەیوەندییەکەی لەگەڵیدا بە دوژمنایەتی، و شەڕی بەردەوام تایبەتمەند بوو.. گەڕانە جوگرافییەکان بە پشتیوانی کەنیسەکە هاتبوون بۆ ئەوەی کار بکەن بۆ ئەوەی کاریگەری نەرێنی لەسەر ڕێگا بازرگانییەکان هەبێت بەستنەوەی ئیمپراتۆریەتی عوسمانی، و قووڵی جوگرافییەکەی بە کانەکانی زێڕ لە ئەفریقا، هەروەها دزەکردنی زێڕ لە ئیمپراتۆریەتی عوسمانیەوە بۆ ئەوروپا دوای ئەوەی جێگەی گرتەوە بە زیو کە لە جیهانی نوێوە دێت دوای دۆزینەوەی ئەمریکا. ڕۆڵی ئیمتیازاتی بیانی هاتە سەر سێبەرێک بەسەر دەستێوەردانی ناوخۆیی لە کاروباری دەوڵەتدا، دواجار ڕۆڵی قەرزی دەرەکی هات بۆ بەستنەوەی دەوڵەت لە کۆت و بەندی گەورەدا و ڕێگە خۆشکردن بۆ وڵاتانی بیانی بۆ کۆنترۆڵکردنی سیستەمی ئابووری تێیدا دەوڵەتەکانی دەوڵەتی عوسمانی. سەبارەت بە فاکتەرە ناوخۆییەکان، ڕۆڵی ئەولەویەتی میلیتاریزم لە ئیمپراتۆریەتی عوسمانیدا لە بەردەم دواکەوتوویی سیستەمی ئابووریەکەیدا سەری هەڵدا، کە پاڵپشتی بۆ پرۆسەی کەڵەکەبوونی سەرمایەداری دروست نەکرد، و هاتە سەر چەسپاندنی سیما و بەرهەمی دەستی، و ڕوودانی چەندین قەیرانی دارایی و دراو، و ململانێی نێوان گرووپی جانیساری و سوڵتانەکانی دەوڵەت لە لێکۆڵینەوەکەدا ئامادە بوو، لەوێدا برینێکی خوێناوی پێکهێنا کە وزە و سەرچاوەکانی دەوڵەتی بەفیڕۆدا و نوقمی ململانێ ناوخۆییەکان کرد. لە کۆتاییدا، بەدواداچوون نەکردنی سوپا بۆ ئەو پێشهاتە تەکنەلۆژی و ڕێکخراوەییانەی کە تایبەتمەندی سوپا مۆدێرنەکانن.

کلیلی ووشەکان: دەوڵەتی عوسمانی، هۆکارە ئابووریەکان، هەرەسهێنانی وڵاتان.

The role of the economic factor in the collapse of the Ottoman Empire

Nasreen Sulaiman Hussein **Ameen Muhammed Saeed Alidressi**
economic department, College of Economic and Administration, Salahaddin University-Erbil
ameenalidressi@yahoo.com nasreen.hussein@su.edu.krd

Abstract
There are multiple and overlapping factors that lead to the collapse of states, especially a state with the weight of the Ottoman Empire, with its historical depth and geographical extension. Therefore, no matter how much we try to highlight the role of the economic factor, it has an overlap with several other factors. In this research, the factors of the collapse of the Ottoman Empire were divided into external and internal factors. In the paragraph of external factors came the nature of the countries that surrounded the Ottoman Empire, and the relationship with it was characterized by hostility, and continuous wars. Geographical explorations came with the support of the Church to work to negatively affect the trade routes linking the Ottoman Empire, and its geographical depth with gold mines in Africa, as well as the leakage of gold from the Ottoman Empire to Europe after it was replaced by silver coming from the New World after the discovery of the Americas. The role of foreign privileges came to cast a shadow over the internal interference in the affairs of the state, and finally came the role of external loans to tie the state in great shackles and to pave the way for foreign countries to control the economic system in the states of the state Ottoman. As for the internal factors, the role of the priority of militarism in the Ottoman Empire emerged in front of the backwardness of its economic system, which did not create support for the process of capitalist accumulation, and came to consolidate the character of artisanal production, and the occurrence of many financial and monetary crises, and the conflict between the Janissary band and the sultans of the state was present in the research, where it formed A bleeding wound that squandered the state's energies and resources and plunged it into internal conflicts. Finally, the army's failure to follow up on the technological and organizational developments that characterize modern armies.

Keywords: The Ottoman Empire, the economic factors, the collapse of states.